مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

في أصول النّظام العلاقات متماثلة أمْ هي متماثلة فقط؟

تأليف:
فريزر ماكبرايد

ترجمة:
حاتم الهادي السالمي

2024

- **ترجمة**
- **قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية**
- 27 غشت 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

في أصول النّظام العلاقات متماثلة أمْ هي متماثلة فقط؟

تأليف: **فريزر ماكبرايد**

ترجمة: **حاتم الهادي السالمي**

1. مقدّمة:

تتميّز العلاقات غير المتماثلة بالكثرة منظّمة الأشياء حيث يكون بعضها فوق بعضها، ومنظّمة الأحداث بشكل يسبق أحدها الحدث الآخر، وهكذا دواليك؛ ذلك أنّ حضورنا «في الكون» والمتصوّرات العلميّة للعالم والمجالات الخاصّة بها من فكر وقول هي أمور قويّة الاحتكام إلى العلاقات ومواصفاتها مكانيّاً وزمانيّاً وسببيّاً، وميكانيكيّاً، ورياضيّاً، وعرفانيّاً، والقائمة يصعب حصرها. فلقد كان إدراك حقيقة بعض العلاقات هو الذي دشّن عصر الفلسفة التحليليّة. فإدراك أنّ العلاقات موجودة ولا يمكن اختزالها هو ما مكّن راسل من اتّخاذ قرار ضدّ الوحدانيّة والمثاليّة لصالح التّعدديّة والواقعيّة (راسل: 1925-371). وإدراك أنّ العلاقات غير المتماثلة موجودة ولا يمكن اختزالها لا يفسّر كيف تؤثّر العلاقات في إنجاز ترتيب الأشياء والأحداث... إلخ بطريقة معيّنة بدلاً من طريقة أخرى. فقد اقترح راسل أصلاً تصوّراً لمعرفة كيف تتصرّف، إذاً، العلاقات غير المتماثلة عبر حمل سمة «الاتّجاه» صوب تلك الأشياء (راسل 1903: ص218).

وعلى الرغم من التزام راسل بهذه الرّؤية كان مهتزّاً لاحقاً، فسيكون من باب الإنصاف القول إنّ العديد من فلاسفة القرن العشرين، إمّا قد أخذوا بالرّأي القائل إنّ العلاقات غير المتماثلة لديها اتّجاه غير انعكاسيّ كثير أوْ قليل على الشيء، وإمّا أنّهم، ببساطة، اتّخذوا قدرة العلاقات على ترتيب الأشياء بطريقة أوْ بأخرى أمراً مفروغاً منه، وإمّا أنّ آراءهم، في الحقيقة، تتراوح بين هذه البدائل. وعلى خلفيّة هذه الحالة الرّاهنة غير المرضيّة إلى حدّ ما مَنَحنا فاين تصوّراً مختلفاً اختلافاً جذريّاً حول كيف ترتّب العلاقات غير المتماثلة الأشياء بطريقة أوْ بأخرى من جهة العلاقات المتبادَلة التي تحصل بين الحالات المختلفة، والتي يفضي إليها تطبيق العلاقات غير المتماثلة (فاين 2000). ولكن، حقاً، لا توجد حاجة إلى تبنيّ نتائج دعوة راسل إلى التوجّه أوْ إلى الخضوع للمتغيّرات الفكريّة التي يطالبنا بها تصوّر فاين. فكلّ ما نحتاج إلى فعله هو تبنّي ما يمكن أنْ يكون موصوفاً كشكل من أشكال «واقعيّة النعام»؛ أيْ الرّأي القائل كيف أنّ العلاقة غير المتماثلة تنطبق على روابطها -بطريقة أوْ بأخرى- هي علاقة نهائيّة وغير قابلة للاختزال، وأنّ أكثر التصوّرات جوهريّة في خصوص كيفيّة انطباق العلاقات على روابطها لا يؤدّي إلى أيّة مكاسب تفسيريّة حقيقيّة (ماكبريد 2013 أ).

وبطبيعة الحال، إنْ لم تكن هناك علاقات متناظرة في المقام الأوّل فإنّ هذا النّوع من الواقعيّة المنحسرة، إذن، يمرّ بجانب الحقيقة، فمن دون مثل هذه العلاقات لا يمكن وجود أيّ مبرّر لإغناء إيديولوجيا نظريّتنا للكون بالمفردات الأوليّة المطلوبة لوصف تطبيق العلاقات.

ولقد تمّ الاقتراح أو الاحتجاج من قِبل عدد من الفلاسفة المتأخرّين بمنْ في ذلك أرمسترونغ و«دوور» بأنّه لا توجد علاقات غير متماثلة ولا علاقات متماثلة، ولكن توجد فقط علاقات متماثلة.

ويبدو من غير المرجّح أنّهم على حقّ في هذا الشأن؛ إذْ يبدو، أبعد ممّا هو مألوف، انطلاقاً من وجهة نظر منهجيّة عامّة، أنّ هناك خطأ مخفيّاً في مكان من الأمكنة عادة ما يكون متاهة وحججاً مجرّدة ممنوحة من أجل زعم أنّه لا توجد فقط إلا علاقات متناظرة مقارنة بتلك التي يجب على أنظمتنا العرفانيّة والعلميّة والرياضيّة أنْ تصوّر لنا بمقتضاها عالماً غير متماثل العلاقات عندما لا يوجد، بالفعل، شيء (جيمس 1904). ولكن، من المؤكد أنّ الاعتراف بأنّ حجج أرمسترونغ و«دوور» يجب أنْ تكون خاطئة لا يعفينا من المهمّة الفلسفيّة لتحديد المواضع التي توجد فيها الأخطاء. وهنا أنا بصدد التّشمير عن سواعد الجدّ، وأسخّر جهودي للمهمّة المنوطَة بعهدتي. وبعد طرح الدّافع الأساسيّ لتبنّي نوع من الواقعيّة المنحسرة/ الضيّقة، سأجادل بأنَّ لا حجج أرمسترونغ ولا حتّى حجج «دوور» تعطينا أيّ أمر ملموس منطقيّ يسمح لنا بقول أدنى شيء حول موضوع العلاقات.

2. العلاقات غير المتماثلة: من أجل واقعيّة منحسرة

العلاقات تشبه (XRY) كلّما كانت (YRX) هي علاقات متماثلة، فالعلاقات التي تفشل في أنْ تكون متماثلة هي غير متماثلة. وإذا (XRY) فشل في ضمان أنّ العلاقات غير المتماثلة (YRX) هي نوع من العلاقة غير المتماثلة مثل (XRY)، فإنّ وجوده يستثني حالة أنّ (YRX) موجودة. ولكن يمكن أنْ يكون الأمر كذلك فقط في حالة أنّ (XRY) يفشل في ضمان (XRY) أو يستثني وجودُه وجودَ حالة (YRX) إذا كان وجوده يمثّل حالة أنّ (XRY) يختلف حقّاً عن كونه حالة (YRX). وبعبارة أخرى (XRY) سيضمن «وجود» (YRX) بعد كلّ شيء. فهو، إذاً، المطلب الأساسيّ في بناء وجود علاقة غير متماثلة، وبصرف النّظر أكانت العلاقة متماثلة أمْ غير ذلك، إنّها توجد طرقاً مختلفة تكون فيها العلاقة قادرة على الانطباق على الأشياء التي ترتبط بها. فثمّة طريقتان تكون فيهما ثنائيّة العلاقات غير المتماثلة قد تربط بين شيئين. أولاهما ستّ إمكانيّات تكون فيها العلاقات غير المتماثلة ثلاثيّة بين الأشياء. والطريقة الثانية قوامها أربع وعشرون إمكانيّة تكون فيها العلاقات رباعيّة تجمع بين أربعة أشياء وهكذا دواليك. إنّ هذا المطلب الأساسيّ هو آخر ما يجب علينا اتّباعه إذا أردنا معرفة مغزى التّمييز بين العلاقات المتماثلة والعلاقات غير المتماثلة من جهة وعلاقات متماثلة ولا متماثلة من جهة أخرى.

ولقد تفطّن عديد الفلاسفة الذين اتّبعوا راسل إلى ضرورة فرض مزيد من الشروط حول العلاقات غير المتماثلة بغية تسويغ رضاهم عن هذه العلاقة الأساسيّة. وافتراضاً أنّ قدرة علاقة غير متماثلة لكيْ تنطبق على كثير من الطرق المختلفة، ليست بنوع القدرة التي ينبغي أنْ تُؤخذ في الاعتبار مِثْل قدرة أوليّة فيجب على «هؤلاء الفلاسفة» أوّلاً التخطيط لتفسير كيف يمكن لعلاقة هذا شأنها أنْ تكون ممنوحةً مثل هذا الضرب من القدرة. فالعديد منهم الذين ساروا، أيضاً، على هدي راسل قاموا، إذاً، بهذا الصّنيع عن طريق إسناد كلّ علاقة غير متماثلة إلى «اتّجاه» أو «نظام»؛ حيث تتقدّم العلاقة من شيء ترتبط به إلى شيء آخر. الاختلاف بين العلاقة

غير المتماثلة المتوخية طريقة من الطرق أكثر من طريقة أخرى ينبع، إذاً، من إتيانها في اتّجاه واحد أوْ نظام واحد بدلاً من غيره. وعلى سبيل المثال العلاقة من قبيل أنّ (XRY) بدلاً من (XRX) هي علاقة تتوخّى طريقة واحدة بدلاً من طريقة أخرى «للتّمييز» بين (X وY)، ولكن يبدو أيضاً أنّها نتيجة لهذا التّفسير الذي قوامه أنّ كلّ علاقة غير متماثلة تمتلك ضديداً مميّزاً لها أيضاً. فبالنّسبة إلى أيّة علاقة على غرار (XRY) لها ضديدها يمكن أنْ يُعرّف على أساس أنّه (XRX)؛ أيْ علاقات تختلف فقط بالنّظر إلى الاتّجاه الذي تتقدّم فيه من شيء ترتبط به إلى شيء آخر. ومن قِبل أنّه سيكون من باب الاعتباط القبول بأنّ إحدى هذه العلاقات موجودة بينما علاقة أخرى غير موجودة، فإنّه ليس بالضّرورة أنْ نقرّ بوجودهما معاً. ويظهر، هنا، أنّنا مجبرون على تحديد مزيد من الشّروط حول العلاقات غير المتماثلة؛ ذلك أنّ كلّ نوع علاقة له قرين وجوديّ، أيْ ضديد هو مميَّز.

وإذا كان للإقرار بهذه الأضداد المميّزة نتيجة وجوديّة لا مناص منها لتوظيف وجهة «نظر» من أجل تفسير كيف يمكن لعلاقة ما أنْ تكون وفيّة للمقتضى الأساسيّ لكونها علاقة غير متماثلة، فإنّ هذا الافتراض يوفّر سبباً يكون مدعاة للتّشكيك في الدّاعي النّظري لتفسير ماذا عسى أنْ تكون ماهية العلاقات غير المتماثلة في مثل هذه الشروط. هذا لأنّ الاعتراف بالأضداد يظهر كأنّه نتيجة طبيعيّة للالتزام بضمّ حالات إضافيّة إلى أنطولوجيّتنا لتحتويها. غير أنّ هذا الالتزام يتعارض مع معتقدات المنطق السّليم حول عدد الحالات الموجودة. ورأى أنّه إذا قبلنا بهذا الالتزام فلن توجد فقط حالة واحدة تنشأ من علاقة ثنائيّة معيّنة غير متماثلة على غرار (XRY) التي تعنينا. وسوف تكون هناك أيضاً حالة أخرى تتأتّى من ضديد علاقة معيّنة من قبيل (XRX)[1]. ولذلك، لا توجد فقط حالة وجود القطّة فوق الطاولة التي تقلقنا، وإنّما، أيضاً، الحالة الأبعد وجود الطاولة تحت القطّة التي تقلقنا. ولكن من المؤكد لا توجد هنا إلا حالة واحدة تخضع إلى وضع يقع تحت طائلة وصفيْن[2]. ولتفادي أنْ نكون مرتبكين من وفرة الحالات التي تبدو نتيجة متأتّية من اعترافنا بالأضداد احتجّ فاين بأنّه يلزمنا أنْ نرفض الافتراض الذي يؤدي إلى التّسليم بالأضداد في المقام الأوّل (فاين 2000: ص ص 16-32). ولقد كان مدار الافتراض على قدرة العلاقة غير المتماثلة على عقد كثير من الطرق المختلفة التي هي محلّ تفسير من قبل الاتّجاه الذي وفقه تتقدّم العلاقة من شيء ترتبط به إلى شيء آخر. وما يجعل هذه الفرضيّة، في الأصل، تبدو مفروضةً هو أنّها تجيب (في الظّاهر) عن التصوّر المسبق السّاذج الذي مفاده أنّ تلك العلاقات تنطبق انطباقاً مباشراً على الأشياء التي ترتبط بها. إنّ ما يميّز العلاقة غير المتماثلة هو كون مثل تلك (XRY) بدلاً من (XRX) معتمدة فقط على تقدّمها من (X) إلى (Y) أكثر من تقدّمها من (Y) إلى (X)؛ بمعنى أنْ لا شيء آخر يدخل في الآليّة التي بواسطتها تخصّص العلاقة الأشياء التي ترتبط بها. يجادل فاين بأنّه إذا ما سلّمنا مرّة بالتصوّر المسبق السّاذج الذي يجعل هذا التّفسير يشدّنا إليه، فإنّ تفسيراً بديلاً يتبادر إلى أذهاننا مؤدّاه كيف يمكن لعلاقة غير متماثلة أنْ تنطبق على كثير من الطّرائق المختلفة.

---

1 - هذا الاتّجاه من التفكير طوّره فاين (2000: 2-3) وربّما يرجع ذلك الاتّجاه، في الأصل، إلى راسل (1903: 19-218). وبالنّسبة إلى معرفة تصوّر لتطوير التزام راسل بمسألة على أيّ نحو تنطبق العلاقات، انظر: ماكبريد (2013 b).

2 - يوفّر وليامسن Williamson (1985) حجّة سيميائيّة موصولة بهذه المسألة قوامها أنّه إذا قبلنا بعلاقات ضديّة، فبالتّالي سيكون الأمر غامضاً بشكل لا يمكن تصديقه فأيّ محمولات تعبّر عن أيّ علاقة.

وبحسب فاين ما يميّز علاقة غير متماثلة هو كون مثل (XRY) أكثر من (XRX) تعتمد على أيّ نحو (XRY) تكون مترابطة مع (ZRW). ولكن هذا يثير مشكلاً بالنّسبة إلى تصوّر فاين. فمن المؤكّد أنّ من الممكن أنّ علاقة (R) تكون مثل تلك العلاقة (XRY)، على الرغم من أنّه يُعتقد أنْ لا وجود لـــ (Z وw) مثل تلك (zrw)؛ ذلك أنّ التصوّر المسبق القائل بأنّ العلاقات تنطبق مباشرة على أشياء ترتبط بها يتضّح أنّه ليس، في الحقيقة، بتلك السّذاجة التي نتخيّلها. وذلك لأنّه يمكّننا من إنشاء معنى جاهز لماهية علاقة غير متماثلة من قبيل ذلك (XRY) حتّى في ظلّ غياب بعض من (Z وW) مثل ذلك (ZRW)[3]. وإنّه تصوّرٌ، أيضاً، موضعُ تساؤل بصرف النّظر، كما يزعم فاين، عن أنّ هناك تفسيراً في مثل هذا الاتّجاه يتعلّق بقدرة علاقة غير متماثلة على أنْ تنطبق على كثير من الطرق المختلفة، يتطلّب منّا الإقرار بالأضداد والحالات لضمّهما. وهو تصوّرٌ لا يتأتّى من حقيقة أنّ مثل هذه التفسيرات تزوّدنا بالوسائل الإيديولوجيّة لتحديد مفهوم ضديد العلاقة غير المتماثلة التي تجعلنا مضطرّين إلى الإقرار بشيء ما يجيبنا عن هذا التعريف. وهو لا يتأتّى من ذلك؛ لأنّه سيكون اعتباطيّاً بالنّسبة إلينا أنْ نختار علاقة غير متماثلة.

وعلى حساب ضدّها يتوافر لنا سبب لتأكيد نظريّة علاقات تضمن التزاماً بكليهما (العلاقات المتماثلة والعلاقات غير المتماثلة). وربّما يتجاوز البرهان الذي نمتلكه من أجل نظريّتنا افتراض أنّه أينما توجد علاقة غير متماثلة توجد أكثر من علاقة -شريكها ضديد أوْ شركاؤها أضداد أيضاً؛ لأنّ الالتزام بواحد منها ربّما يكفي لإرضاء متطلّبات النظريّة. فنحن نحتاج فقط إلى الاعتقاد بأنّ أحدهم موجود من أجل تصوّر الأشياء كونها منظّمة بطريقة معيّنة بدلاً من أيّة طريقة أخرى. ولكن في الحقيقة يجب علينا رفض أيّ تفسير لماهية علاقة غير متماثلة في مثل هذا الاتّجاه بسبب نتيجة أخرى ضارّة لم يلاحظها فاين على ما يبدو. إذا كانت علاقة غير متماثلة هي مثل تلك (XRY) عوضاً عن (YRX)، لأنّها تتقدّم من اتجاه واحد عوضاً عن اتّجاه آخر ما بين (X وY)، ولذلك لا بدّ من وجود حقيقة أخرى حول إذا ما كان (R) يتقدّم من (X) إلى (Y) أوْ من (Y) إلى (X). ولكن منطقيّاً لا يمكننا أنْ ننتزع من أوصافنا المألوفة والعلميّة الموصولة بتطبيق العلاقات غير المتماثلة أيّ شيء لنجزم في ما إذا كانت هذه العلاقات تتقدّم في طريق ما بدلاً من طريق آخر بين الأشياء التي تربطها.

فمثل هذه الحقائق متعلّقة بالمسألة إذا كان يوجد أيّ أحد لا يقبل بالكشف عبر «رادارنا» المنطقيّ، ولكنّه يجب أنْ يتسلّل بطريقةٍ أوْ بأخرى تحت شاشته. وخذْ في الاعتبار الحالة (So): جانيات هي على يسار ميلاني. فهل هذه الحالة تتكوّن في علاقة تنطلق من جانيات إلى ميلاني أوْ من ميلاني إلى جانيات؟ لا يوجد أيّ شيء في وصفنا للحالة (So) ممتحّض لتحديد جواب بطريقة أوْ بطريقة أخرى. إذاً حتى فيما يتعلّق بتطبيق العلاقة المفردة لتؤدي إلى حالة معيّنة، يوجد في مثل هذا الاتّجاه ما يلزمنا باختيار غير مستساغ من بين الحقائق الغائرة الغامضة للمسألة الموصولة بكيفيّة أنّ العلاقة بين الأشياء التي ترتبط بها تؤدي إلى تلك الحالة. والمشكل يزداد تعكّراً فقط عندما نقارن الحالة (So) بحالة أخرى (To): جانيات تحبّ ميلاني. هل

3 - مزيد الاعتراضات على مقاربة فاين أثيرت وتطوّرت في بحوث ماكبرايد (2007: ص ص: 44-53).

(To) تتكوّن في صلب علاقة تتقدّم في الطريق نفسه أوْ في طريق مختلف بين جانيات وميلاني أكثر من العلاقة التي فيها تطبيق (So) يتشكّل؟

إذا كان إجراء العلاقات غير المتماثلة يُفسّر، حقّاً، في مثل هذا الاتّجاه، فلا بدّ من وجود حقيقة حول هذه المسألة توضّح كيف تتقدّم هذه العلاقات بين الأشياء التي ترتبط بها؛ وذلك لأنّ أوصاف (So وTo) لا توفّر أيّ أساس أنّى كان للإجابة عن أسئلة من هذا القبيل، ما يجعلنا نملك سبباً وجيهاً لشكّنا في أنّ هذه الحالات تتكوّن من علاقات غير متماثلة تتقدّم من واحد من الأشياء التي ترتبط بها إلى واحد آخر.

فمن السّهل أنْ نمكث في هذه النّقطة إذا لم نعرْ انتباها للتّمييز بين مختلف الدّرجات التي بمقتضاها قد نسمح لميتافيزيقيّتنا لتحتضن فكرة القرابة؛ ذلك أنّ مطلب كون العلاقات غير المتماثلة قادرة على الانطباق على كثير من الطرق المختلفة هو آخر أوْ أوّل درجة تجعلنا نقبل بفكرة القرابة إذا كانت العلاقات غير المتماثلة قابلة لأنْ تُمَيَّز من قسيمتها المتماثلة. وإنّها لخطوة منطقيّة أبعد تتخطّى الدرجة الأولى إلى بلوغ الدّرجة الثانية: حاجة كلّ علاقة غير متماثلة إلى أنْ يكون لها ضديد مميَّز. وتوجد خطوة أخرى لإدراك الدّرجة الثالثة: شرط أنْ توجد حقيقة بخصوص ما إذا كانت العلاقات غير المتماثلة مثل تلك (XRY) عوضاً عن (YRX) تتقدّم من (X) إلى (Y) أوْ من (Y) إلى (X).

فليس بمستطاعنا تجنّب احتضان الدّرجة الأولى إذا قبلنا بالعلاقات غير المتماثلة إطلاقاً. ولكنّه ليس تسلسلاً منطقيّاً يقودنا حتماً من احتضان الأولى مروراً بالثانية فالثالثة. فالدرجة الثانية يمكن تجنّبها تماماً؛ لأنّ مفهوم «الضديد» يمكن أنْ يكون قابلاً للتّعريف حتّى إذا ظُنّ أنْ لا شيء يجيب عنه، بينما تبقى ضرورة إدراك الدرجة الثالثة مجرّد شرط يتوقّف على فرضيّة ذات طابع تفسيريّ لا يسعنا أنْ نتبنّاها؛ أيْ وجود تداعيات تفسير كيف تكون الدرجة الأولى ممكنة في هذا الاتّجاه. فهذه العواقب الوخيمة لاحتضان الدرجة الثالثة تزوّدنا بسبب رفض تفسيرات للدّرجة الأولى (حتّى إذا كانت نتيجة الدّرجة الثانية لم تعمل بالفعل لصالح هذا الاتّجاه).

إنّ تقدير هذا «الأمر» يترك لنا خياراً؛ فإمّا أنْ نصل من جديد من خلال العتمة إلى تفسير بديل من الدرجة الأولى، وإمّا أنْ نتمكّن من اكتشاف أنّ قدرة العلاقة غير المتماثلة على الارتباط بكثير من الطرائق ليست هي من نوع الحقيقة التي تقبل تفسيراً خطابيّاً، ولكن ينبغي أنْ تكون مفترَضة مسبقاً في كلّ مكان. ولكن إذا لم نفكّر، بالفعل، في أنّ تصوّراً للعلاقات بالمصطلح غير العلائقيّ يحتاج إلى معرفة لماذا تفسيرٌ من الدّرجة الأولى هو، بلغة أخرى، المطلوب في المقام الأوّل، فإنّ فشل المحاولات المبكّرة على غرار محاولة راسل أوْ فاين في توفير أيّة تفسيرات خطابيّة معقولة يعطي دليلاً مؤيّداً لصالح الرّأي القائل بأنّ الدّرجة الأولى لا تقبل تفسيراً آخر، على سبيل المثال تفسير الواقعيّة المنحسرة.

لقد[4] حان الوقت لنأخذ مأخذ الجدّ بالاحتمال المهمل الذي قوامه أنّ الدرجة الأولى يجب اعتناقها بوصفها أوّليّة دون الاحتياج إلى أيّ تفسير خطابيّ، مثل التقاط الفكرة ذاتها القائلة بوجود علاقة غير متماثلة بمجرّد نزع الزخارف الغريبة عن الدّرجتين الثّانية والثّالثة.

3. أرمسترونغ: العلاقات غير المتماثلة والضرورات الأولى المنبوذة

تبدو أوصاف العلاقات غير المتماثلة وتطبيقاتها من خلال النظريّات العلميّة والرّياضيّة مؤيَّدة من لدنّا بشكل باهت. ولكن قد جادل أرمسترونغ بأنّ نسبة كبيرة من هذه الأوصاف، تلك التي يبدو أنها تختار العلاقات غير المتماثلة، هي مضلّلة بطبعها.

إنّ مثل هذه الأوصاف تضلّلنا، إذا كانت حجّة أرمسترونغ صحيحة؛ فلأنّه لا توجد هناك علاقات غير متكافئة للوصف. ولقد ذهب «دوور» إلى أبعد من ذلك، وجادل بأنّ أيّ وصف يظهر اختيار علاقة غير متماثلة يضلّلنا لأنّه لا توجد أيّة علاقات غير متماثلة أيّاً كانت، فكلّ أوصافنا لعلاقات غير متماثلة وصف لا معنى له. من الواضح أنّه إذا كان أرمسترونغ و«دوور» على حقّ، فليس هناك داعٍ لاتّخاذ الدرجة الأولى باعتبارها درجة أوّليّة، بمعنى أنّ العلاقات غير المتماثلة هي فقط التي تقبل بالقرابة من الدّرجة الأولى؛ ذلك أنّ حجج كليهما تعتمد بشكل رسميّ على مبدأ «هيومين» القائل بأنّه لا توجد أيّة ضرورات خام يمكن العثور عليها في الطبيعة.

إنّ الضرورات الخام على خلاف ما ندّ به أرمسترونغ تصل «أنواع الوجود المختلفة»؛ أي الضرورات التي لا يمكن أنْ تقدّم وضوحاً إلى الفكر عبر الدّعوة إلى التّداخل بين العناصر المترابطة. وإذا تبنّينا فكرة القرابة في الدّرجة الثانية فسنجد أنّ فكرة أرمسترونغ معرّضة إلى التهافت على الفور. وهذا بسبب وجود علاقة غير متماثلة مثل تلك (XRY) سوف يستتبع ذلك امتلاكها لضديد مميَّز لعكس من قبيل ذلك (YRX).

ويردّ أرمسترونغ، عبر رفض الدّرجة الثانية، للحفاظ على مبدأ هيومين الذي يقرّ بعدم وجود ضرورات خام. ويؤكّد أنّ ظهور الحالتين هنا ينشأ من تطبيق علاقتين متمايزتيْن (الضديد) هو مجرّد مظهر لغويّ.

اعتبرْ أنّ «أ» وُجد قبل «ب» و«ب» وُجد بعد «أ»، فمن الواضح تماماً أنّ أرمسترونغ يعكس الأمر «هذه مجرّد حالة راهنة»؛ أيْ حالة تنشأ من تطبيق علاقة واحدة (فرديّة)، ولو أنّ الحالة يمكن وصفها بطريقتين مختلفتين (أرمسترونغ 85: 989b 42 I 1978vol II). ولكن حتّى إذا وقع رفض الدّرجة الثانية، فإنّ العلاقات غير المتماثلة، إنْ وُجدت، تمثّل تحدّياً آخر لإنكار الضرورات الخام؛ ذلك أنّ علاقة غير متماثلة مثل تلك (xry) تقصي وجودها حالة قوامها (yrx). ولكنّ أرمسترونغ يتساءل: كيف يمكن لهذا أنْ يكون دون وجود ضرورة خام متحصَّل عليها حيث تقصي الحالة الواحدة الحالة الأخرى؟

4 - بالنّسبة إلى معرفة حجج إضافيّة لصالح اتّخاذ الدرجة الأولى من التّرابط باعتبارها درجة أوليّة، انظر: ماكبرايد (2013 أ: ص ص 8-14).

ينقذ أرمسترونغ إنكار هيومين للضرورات الخام عبر مجرّد نفيه لوجود أيّ علاقات غير متماثلة هناك. فقد نفكّر بسذاجة في أنّ وجود الحدث «أ» قبل وجود الحدث «ب» يقصي وجود «ب» قبل «أ». ولكنّ أرمسترونغ يؤكّد أنّها ليست حقيقة ضروريّة على الإطلاق. فمن الممكن أنْ يكون ذلك الزّمن دائريّاً؛ أيْ إنّ وجوده متناسب مع معادلات النّسبيّة العامّة، إذاً بمعنى أنّ وجود «أ» قبل «ب» لا يقصي وجود «أ» قبل «ب». ويرفض أرمسترونغ بروح مماثلة أيّ مرشّح آخر ليكون علاقة غير متماثلة (ArmstrongI 989b: 85;I 997b: I43-44).

ولا يجب أنْ ندع أنفسنا ننخدع باختيار أرمسترونغ لمثال علميّ مغرق في التّعميم المتسرّع متأتٍّ من جهة حقيقة بعض المرشّحين لكونهم علاقات لا متماثلة قد تحوّلت إلى علاقات غير متناظرة؛ لذلك لا يوجد مرشّحون مناسبون على الإطلاق. كما لا يجب أنْ ندع أنفسنا تنخدع بالتفكير في أنّ رفض أرمسترونغ للضّرورات الخام هو مبالَغ فيه حقّاً. من الظاهر أنّه كذلك لأنّه يعتمد على هذا رفض هيومين للتّقليل من شأن العلاقات الضديّة وغير المتماثلة. ويبدو أنّ أرمسترونغ يستمدّ الشّجاعة من قناعته، متّبعاً حجّته إلى أيّ موضع تقوده إليه. غير أنّ البحث الموثّق يكشف أنّ نظريّة أرمسترونغ للعلاقات بقيت مليئة بالضرورات الخام؛ أي حتّى عندما تكون العلاقات الضديّة وغير المتماثلة حزماً مرسلَة؛ فالعالم وَفقاً لأمسترونغ هو كليّة لحالات راهنة موجودة، حيث لا توجد حالة راهنة إلّا إذا كان جزء ما (في وقت لاحق يُطلق عليه الجزء الرّقيق) يملك خصيصة، أو بدلاً من ذلك علاقة تجمع بين جزأين أوْ أكثر (Armstrong 1997b: I). وعلى الرّغم من أنّ هذا الوصف الأكثر تعميماً وتجريداً لأنطولوجيا أرمسترونغ يتضمّن التزاماً بمجموعة من الضرورات الخام. وكانت الرّوابط الضروريّة غائبة تماماً عن أنطولوجيّته، وهكذا يجب أنْ تكون أجزاؤها، ففي قول هيومين «الأجزاء تائهة ومنفصلة تماماً»؛ أيْ يجب أنْ يكون من الممكن إطلاقها نحو الهواء وتركها تقع أينما يأخذها النسيم. ولكن القطع (الأجزاء) ليست ضائعة ومنفصلة تماماً، فيمكنها أنْ تطفو إلى الأسفل، وهي مستقلّة تماماً بعضها عن بعض. لذا توجد شبكة اتّصال صلبة من الارتباطات الضروريّة التي تراقب وضعها النسبيّ. وليس من الممكن لحالة راهنة أنْ توجد حيث تكون فيها خصيصة أحاديّة هي مثل تلك التي لا أحد أو أكثر من واحد يمتلكها. وليس في وسع حالة راهنة أنْ توجد حيث تكون فيها علاقة ثنائيّة هي تلك التي يرتبط واحد أوْ لا أحد أو أكثر من جزأين بها. وليس من الممكن لحالة راهنة أنْ توجد حيث لا توجد خصيصة أوْ علاقة امتلكت بواسطة جزء مّا أوْ مرتبطة بجزأين أوْ أكثر. فليس من الممكن لحالة راهنة أنْ توجد ما دامت تحتوي على أكثر من خصيصة أوْ علاقة. وهذا المعطى لا يخرج عن قائمة الرّوابط الضروريّة التي تمارس سيطرة ذات تأثير على أجزاء أنطولوجيا أرمسترونغ (تمرين للقارئ: جدْ أمثلة أكثر)[5].

5 - بالنّسبة إلى مزيد الأمثلة حول الرّوابط الضروريّة التي بها تلتزم نظريّة الكليّات، انظر: ماكبرايد (1999: 93-484).

ويحثّنا أرمسترونغ على الإعراض عن العلاقات اللّامتماثلة والمتماثلة وأضداد العلاقات غير المتماثلة الأخرى من أجل تجنّب الضرورات الخام. ولكن أنطولوجيّته المتعلّقة بالحالات الرّاهنة والأجزاء والخصائص والعلاقات تجسّد التزاماً بكثير من الضرورات الخام. وخلاصة القول:

هذا يقوّض حجّته للتخلّي عن العلاقات غير متماثلة والعلاقات المتضادّة في الموضع الأوّل.

4. دوور: العلاقات غير المتماثلة والضرورات المنبوذة (II)

يذهب دوور إلى أبعد من أرمسترونغ حاثّاً إيّانا على التخلّي ليس فقط عن العلاقات غير المتماثلة، بل عن جميع العلاقات غير المتناظرة من أجل تجنّب الضرورات الخام.

ولكن حجّته تقوّضها، أيضاً، حقيقة أنّ أنطولوجيّته لا تتجنّب الالتزام بالضرورات الخام كلّاً. ويوفر دوور تصوّراً أكثر دقّة من أرمسترونغ لما يمكن أنْ يكون ضرورة ملحّة.

فتسمية جملة (S) ضرورة صرف (i) إذا كانت (S) ليست صحيحة منطقيّاً، (ii) المفردات غير المنطقيّة الوحيدة في (S) تتكوّن من محمولات أوّليّة، (iii) جميع المؤشّرات الكميّة في (S) مقتصرة على الكيانات الأساسيّة، (iv) (S) هي ضروريّة ميتافيزيقيّاً[6].

وفقاً لدوور إنّ الفكرة الكامنة وراء المبدأ القائل بعدم وجود ضرورات صرف ملحّة هي فحسب أنّ الضرورة الميتافيزيقيّة لم تكن أبداً قاهرة: عندما تكون جملة مشروطة منطقياً هي ضروريّة ميتافيزيقيّاً، فهناك دائماً بعض التّفاسير لهذه الحقيقة (دوور 2005: 161).

ولكنّ مثل هذه التّفسيرات لا تكون ممكنة بشكل نمطيّ إلا عندما تحتوي الجملة على بعض التّعابير غير الأوليّة التي تعترف بالتّحليل أو التّعابير التي هي إحالات مصطنعة. ولمّا كانت المفردات غير المنطقيّة الوحيدة للضّرورة الصرف (S) تتكوّن من محمولات أوليّة -لا هي قابلة للتّحليل، ولا هي مرجعيّة- فإنّ مثل هذه التفسيرات لوجود (s‹S) هي ضرورة مستبعَدة ميتافيزيقيّاً.

ويظنّ دوور أنّه ما لم يتمّ توفير تفسير بديل لكون (S's) ضرورة ميتافيزيقيّة يمكن أنْ تُوفَّر، فيجب أنْ ننظر بارتياب إلى زعم أنّ (S) يمكن أنْ تكون ضرورة صرف ملحّة.

---

6 - في الواقع أضاف دوور الشّرط الأقوى الذي قوامه أنّ ضرورة صرف ملحّة S يمكن أنْ تكون معروفة بالنّسبة إلى أولويّة معيّنة صحيحة. فهو يحتجّ بأنّه لا توجد أيّ ضرورات صرف في هذا المعنى الأظهر؛ لأنّ الجُمَل التي هي معروفة بالنّسبة إلى أوّليّة معيّنة تحتاج إلى أنْ تكون مبنيّة انطلاقاً من محمولات/ مسانيد غير أوّليّة أوْ عبارات إحاليّة وفرضيّة سابقة مفادها أنّ المفردة غير المنطقيّة لـــــ S تتكوّن فقط من مسانيد أوّليّة. ومن قبل أنّ هذا الشرط القويّ لا يضطلع بأيّة وظيفة إضافيّة في حجّة دوور التي هي غير منجزَة حتّى بواسطة الشرط الأدنى الذي قوامه أنّ الضرورة الصرف هي ضروريّة ميتافيزيقيّاً، فإنّني سأحذف هذا الأمر المعقّد.

وإذا كان دوور محقاً في عدم وجود ضرورات صرف، ومن ثمّ البرهنة على عدم وجود علاقات غير متناظرة، فإنّ دوور يحتاج إلى مجرّد بيان أنّه لا يوجد قبول بوجود علاقات غير متناظرة دون الاعتراف أيضاً بالضرورات الصرف الملحّة المتعلّقة بها. ولكن من المعقول حقّاً أنه لا توجد ضرورات ملحّة بحتة في المعنى الدّقيق جدّاً الذي ينصّ عليه دوور؟ (بطبيعة الحال بيّن فنغشتاين في كتابه «تحقيقات فلسفيّة- منطقيّة» أنّ الضرورة الوحيدة هي ضرورة منطقيّة (6.37)، ولكن من المعروف أنّ الأمور لم تكن ناجحة بشكل جيّد بالنّسبة إليه هناك)، فإذا كنّا نعتقد أنّ العالم يتكوّن أساساً من مقولات مختلفة من الكيانات، لكنّنا لا نعتقد أنّ هذا مجرّد حادث كوني، إذاً من الصّعب أنْ نرى كيف يجب تجنّب الضرورات الماسّة في نهاية المطاف. لنفترضْ، على سبيل المثال، أنّ العالم يتكوّن جوهريّاً من أجزاء وكليّات تتصرّف بشكل متزامن، ولكن مع ذلك بطرق مختلفة تماماً ومناسبة لمقولاتها. وإذا لم يكن العالم يحدث هكذا في ذلك الوقت، يجب، إذاً، أنْ توجد ضرورات صرف تصف كيف تتصرّف الأجزاء والكليّات بشكل مختلف.

لم ينجح أرمسترونغ في وضع الضرورات وراء ظهره. ولم يكن من الممكن أنْ يفعل ذلك إطلاقاً؛ لأنّ عالمه يتكوّن أساساً من ثلاث مقولات مختلفة: حالات راهنة، وأجزاء، وكليّات، وهي كيانات تجسّد أساساً أشكالاً مختلفة تماماً من السلوك. ولكن دوور لم ينجح في تجنّب الضرورات الصرف الملحّة كليّاً ربّما لأنّه لا يزال يعترف بمقولتين.

إنّها ضرورة صرف ملحّة تلك التي تخرج عن نظام أرمسترونغ القائل إنّه لا حالة راهنة لديها أكثر من مكوّن كليّ واحد. وينصحنا دوور لتفادي هذه الضرورة الملحّة الصرف، بأنْ نتخلّى عن الحالات الرّاهنة، وبأنْ نفضّل، بدلاً من ذلك، نظريّة فيها فقط محمول واحد أوّليّ «... يحمل في ذاته... حالة راهنة» يتّخذ عبارة مفردة واحدة وعبارة جمْع واحدة باعتبارهما حججاً (دوور 2005: 189-91). إنّ إقحام هذا المسند/ المحمول له نتيجة لا نحتاج إليها لِنَقْل تطبيق علاقة متناظرة (r) بالقول إنّ هناك حالة راهنة فيها تُحمل (r) بوساطة (x) إلى (y). فنحن نحتاج فقط إلى أنْ ننقل تلك (r) محمولةً بين (x وy)، وهو نقل لا يلزمنا بحالة راهنة. وبصرف النّظر عن السؤال (المهمّ للغاية) ما إذا كانت نظريّة بمجرّد اقترانها بهذه الأوليّة لديها القدرة على تصوّر كلّ ما تفسّره النظريّة التي تفترض حالات راهنة. فإذا كانت الأجزاء لا تستطيع أنْ تفعل ما هو نموذجي للعلاقات المتناظرة، أو العلاقات المتماثلة لا تستطيع أنْ تفعل ما هو نموذجيّ في الأجزاء، فإنّ الضرورات القاهرة يجب أنْ تظل كامنة داخل نظامه؛ أي إنّ الجزئيات والكليّات التي تشكّل عالم دوور لا تستطيع أنْ تكون فقط تائهة تماماً ومنفصلة. ما عسى أنْ تكون الأمثلة من مثل هذه الضرورات الخام الملحّة؟ إذا كنّا نمنع الجزئيات والكليّات من الوجود خارج مجموعاتها المسموح بها، فلا يمكن أنْ تكون هناك جزئيات «مجرّدة» ولا علاقات لا ترتبط بها. وهكذا سيكون من الضروريّ أنّ (S1) ليست هي حالة التي يوجد فيها (x) مثل ذلك أنّه لا يوجد (r) الذي يحمل رابطاً بين (x) وبعض الأشياء الأخرى. وبينما يمكن للعلاقات أنْ تتنقّل بين الأشياء التي ترتبط بها، فإنّ الجزئيات غير قادرة، افتراضيّاً، على القيام بذلك. ولذلك من الضروريّ أنْ تكون

(S2) كذلك أيضاً، إذا كان لا يوجد أيّ شيء على الإطلاق، أو توجد بعض الأشياء (الجزئيات) على غرار الجزئيات التي تحمل في داخلها أشياء أخرى. ولكن (S1 وS2)، على الرغم من كونهما ضروريتيْن، ليستا حقائق منطقيّة ولا تقبل مفرداتهما غير المنطقيّة بالتحليلات الأخرى، ولذا هي الضرورات الملحّة الصرف من النّوع الذي يلتزم دوور بإنكاره؛ لأنّه النّوع الذي يحمل الضرورات الوحيدة المفهومة القابلة للتّحليل. فنحن لا نحتاج إلى أيّة أمثلة أخرى لنقدّر أنّ إنكار الضرورات الملحّة الصرف يتناسب مع الأنطولوجيا التّأسيسيّة للجزئيات[7] والكليّات.

ويؤسّس دوور حالته ضدّ العلاقات غير المتماثلة لصالح العلاقات المتماثلة على خلفيّة أنّ السّابقة لا اللّاحقة تثير الضرورات الملحّة الصرف. ومن الظّاهر حتّى قبل مناقشة تفاصيل حجّة دوور أنّ هذه الحالة لا يمكن أنْ تكون ناجعة.

5. دوور: هل تولّد العلاقات غير المتماثلة احتمالات زائفة؟

إنّ الفعل «يحمل» يوفّر مورداً لغويّاً دالاً لوصف كيفيّة انطباق العلاقات على الأشياء التي ترتبط بها. وباستعمال هذا الفعل يمكننا أنْ نميّز علاقة (r) متماثلة (لأنّx يحمل r إلى y كلّما كان y يحمل r إلى x) من علاقة s غيرِ المتماثلة (لأنّ x يحمل s إلى y على الرغم من أنّ y لا يحمل s إلى x). ويضبط «دوور» هذا المورد اللغويّ ليعبّر عمّا يتبنّاه ليكون مبدأ سبر معقول حول العلاقات.

الأضداد:

لكلّ (r) توجد (r *) ومثل ذلك لأيّ (x وy)، يحمل (r *) إلى (y)، إذا فقط كان (y) يحمل (r) إلى (x).

من الجلّي أنّ هذا المبدأ ليس حقيقة منطقيّة. ولكن لنفترضْ أنّ الأضداد هي ضروريّة ميتافيزيقيّاً، فإنّ المسند/ المحمول غير منطقي الوحيد الذي يظهر في الأضداد (حامل) هو أوليّ ومؤشراته تقتصر على كيانات أساسيّة. ومن ثمّ إنّ الأضداد مؤهَّلة لأنْ تكون ضرورة صرف ملحّة. ولكن إنْ لم توجد ضرورات ملحّة صرف، فإنّ هذا المبدأ يتحتّم عليه، بشكل من الأشكال، أنْ يفشل في الاستجابة للمقياس. وإذا كان الفعل «يحمل» أوليّاً، فثمّة شيء آخر ينبغي أنْ يكون مسؤولاً عن السّقوط السّريع «لمقولة الأضداد». ولنفترضْ أنّ مؤشّراته مستجيبة لكيانات أساسية. ومن قِبل أنّ الأضداد ليست حقيقة منطقيّة، فإنّ التفسير الوحيد المتبقّي يتمثّل في فشل الأضداد في أنْ تكون ضرورة ملحّة صرف ميتافيزيقيّاً (دوور 2005: 159-61). لذلك إذا وافقنا «دوور» على عدم وجود أيّة ضرورة ملحّة صرف، فإنّ هذا يقيم أوّل فرضيّة لحجّته:

(1) إذا كان الفعل «يحمل» هو فعل أوّليّ، إذاً، فالأضداد ليست ضروريّة من النّاحية الميتافزيقيّة.

7 - بطبيعة الحال توجد وسيلة هنا ليتّخذها هيومين مخرجاً ستكون إنكار أنّ مقولتَي الجزء والكلّ مقولتان أساسيّتان. انظر: ماكبرايد (1999: 497-99) و(2005: 124-26). ثمّة خيار سيكون لتفسير أعمق للرّوابط الضروريّة الموجودة بين الجزئيات والكليّات عبر التوسّل بنظريّة المثيل. انظر ماكبرايد (2005: 139-40).

إنّ الانفصال هو الفرضيّة الثانية لحجّة دوور.

(2) الأضداد هي ضروريّة ميتافيزيقيّاً أو الفعل «يحمل» ليس فعلاً أوّليّاً.

يعتمد دوور على تفكير تجريبيّ حول العلاقات الغريبة لكيْ يؤسّس هذه الفرضيّة المفتاح. إذا حصلنا أوّلاً على استراتيجيّة ثابتة ترتكز على ما أسّسه دوور بحجّته، فذلك سيساعدنا قبل التوجّه إلى المختبر على منعنا من الوقوع في الارتباك مستقبلاً.

وإذا كان (2) صحيحاً، فبالتّالي واحد من غير روابطه ينبغي أنْ يكون صحيحاً. وإنْ كان غير الرّابط السّابق صحيحاً، على سبيل المثال إذا كانت الأضداد ضروريّة ميتافيزيقيّاً، فمن ثمّ إنّ نتيجة (1) خاطئة. وتبعاً لذلك، باعتماد الجهة المنطقيّة، إنّ «المحمول» السّابق (1) هو خاطئ أيضاً، ولنقل بعبارة أخرى الفعل «يحمل» ليس أوّليّاً. وإذا كان اللارابط الأخير صحيحاً؛ أي الفعل «يحمل» ليس أوّليّاً، إذاً، فبطبيعة الحال «يحمل» ليس أوّليّاً.

ففي كلتا الحالتين يستتبع المعطى (1) و(2) ذاك الاعتبار:

(3) الفعل «يحمل» ليس أوّليّاً.

وإذا لم يكن «يحمل» أوليّاً فبالتّالي يجب أنْ يكون قابلاً للتّحليل بعبارات أكثر جوهريّة. وهكذا يتقصّى دوور مجموعة مختلفة من التّحاليل المرشّحة للفعل «يحمل» في مثل هذه الشروط؛ أيْ تلك التي تستجيب لنوع من المفاهيم على غرار الحالة الراهنة وموضع الحجّة. غير أنّ دوور وجد نفسه غير قادر على إيجاد تحليل معقول للفعل «يحمل» ذاك الذي لا يعاني من صنوف من الهنات من قبيل إلزامنا بمزيد الضرورات الملحّة الصرف، أوْ ذاك الذي لا يمتلك أيضاً النتيجة، التي قوامها أنّه «إذا كان x يحمل r إلى y فإذاً y يحمل r إلى x»، هي المعادل للحقيقة المنطقيّة. وهذا يقود دوور إلى أنْ يستنتج:

(4) لا توجد علاقات غير متماثلة.

فنحن لا نحتاج إلى التّركيز على البنية التحتيّة المعقّدة للتّفكير الذي قاد دوور من (3) إلى (4)؛ لأنّ الفكر التجريبيّ الذي وفّره دوور مبكّراً في حجّته فشل في معاضدة (2).

فدوور لم يحتجّ مباشرة لصالح (2). وبدلاً من ذلك استخدم التّفكير التّجريبيّ المذكور سابقاً ليثبت أنّ الادّعاء التالي خاطئ:

(5) الفعل «يحمل» هو أوّليّ وليست الأضداد بالضرورة الميتافيزيقيّة.

ومن قِبل أنّ النفي الموجود في (5) هو حقيقة معادلة وظيفيّاً لـــ(2)، فإنّ تفكير دوور التّجريبيّ إنْ كان صلباً فهو يدعم بطريقة غير مباشرة (2). ثمّ إنّ المشكل الذي يدّعي دوور وجوده مع (5) هو أنّ مجموعة وجهات النّظر هذه «تملي علينا أنْ نضبط فروقاً زائفة بين الاحتمالات (سواء كانت احتمالات ميتافيزيقيّة أم معرفيّة، وليس قضيّة أيّهما تكون) التي تفشل فيها الأضداد» (دوور 2005: 164).

إنّ التّصميم الموجز لأسس تفكير دوور التجريبيّ يتمثّل في إقناعنا بأنّ الفروق بين الاحتمالات التي تقتضي منّا (5) أنْ نحدّدها هي، في الحقيقة، فروق زائفة. ولْنفترض، من أجل اختزال المسألة، أنّ «يحمل» أوّليٌّ، وأنّ تلك الأضداد ليست ضروريّة ميتافيزيقيّاً؛ لذا تصوّر، الآن، وجود عالم ممكن حيث توجد فيه مجموعات من الجزئيات البسيطة المرتّبة ترتيباً خطيّاً تحديداً بواسطة علاقتين غير متناظرتين (r 1 وr 2). ولهذا يتساءل دوور: أَتنظّم العلاقات هذه المجموعات في الاتّجاه نفسه أمْ في الاتّجاه المقابل؟ استعمل الفلاسفة الذين فكّروا في العلاقات على غرار راسل وفاين عبارة «اتّجاه» ليقصدوا بها مجموعة الأشياء المختلفة. ولكن يعني دوور بهذا التّساؤل شيئاً ما آخر في غاية التّخصيص. فهو يريد أنْ يعرف أيّه حالة صحيحة من الفرضيتيْن الآتيتين:

(i) بالنّسبة إلى أيّ (x) مميَّز وأيّ (y) مميَّز في المجموعات، إنّ (x) يحمل إمّا (r 1) أوْ (r 2) إلى (y). ولكن لا يحملهما معاً إلى (y).

(ii) بالنّسبة إلى أيّ (x) مميَّز، وأيّ (y) مميَّز في المجموعات، إنّ (x) يحمل معاً (r 1 وr 2) إلى (y) أوْ لا يحمل أيّ أحد منهما إلى (y).

أمر بديهيّ أنّ كلّ عالم تكون سماته من قبيل المجموعات يجب أنْ يزوّدنا بالموادّ اللازمة لتقديم إجابة محدّدة تحديداً صحيحاً عن السّؤال «أيّة فرضيّة صحيحة في ذلك العالم؟».

ولكن دوور ينكر أنْ يكون هذا الأمر الحالة «المطلوبة»؛ إذْ يقول: «لا توجد أيّة إجابة صحيحة في غاية التّحديد؛ لأنّ السّؤال المطروح ليس أحد الأسئلة المشروعة. ولا يوجد شيء بالنسبة إلينا ليكون مدعاة إلى تجاهله؛ أيْ لا يوجد تصوّر حقيقيّ فيه عالمان ممكنان قد يكونان متباينيْن». (دوور 2005: 164).

يوفر لنا دوور تجربة التّفكير الذي طال انتظاره الآن ليقنعنا بأنّ التّمييز بين هذه الفرضيّات تمييز زائف. فهو يدعونا إلى أنْ نتخيّل أنّ حديثنا عن الشحنة يتحوّل إلى الانشغال بحجميْن مختلفيْن: شحنة وشحنة *؛ ذلك أنّ علماءنا يعيّنون أرقاماً لشحنة ولشحنة * بشكل من الأشكال أنّ الشحنة والشّحنة * لجسيْم في منطقتنا من العالم هما نفسهما على الدّوام بينما الشحنة والشحنة * في منطقة بعيدة لهما علامات مختلفة. فعندما يعيّن العلماء هذه الأرقام فإنّهم، في الحقيقة، يشفّرون التّطبيق الموصول بعلاقتين فيزيائيّتين أساسيتيْن، إحداهما لمقارنة الشحنة وثانيتهما لمقارنة الشحنة*. وذلك لأنّنا بصدد افتراض أنّ (5) هو صحيح، وعلى سبيل أنّ الأضداد هي افتراض خاطئ. فهاتان العلاقتان تفتقران إلى الأضداد.

فهل هذا التّعالق للشحنة والشحنة * وسط الجسيمات هنا يشكّل، في نهاية المطاف، اهتماماً بالحقيقة القائلة بأنّ هذه العلاقات «تتموضع في الاتّجاه نفسه». وعلى سبيل المثال بالنّسبة إلى أيّ (x) وأيّ (y) يقعان في منطقتنا فإنّ (x) يحمل إلى (y) كليهما معاً أوْ لا يحمل أيّ أحد منهما أوْ أنّهما «يتموضعان في الاتّجاه المقابل»؛ أيْ إنّ (x) يحمل تحديداً إحدى هاتين العلاقتين إلى (y)؟

يسعى دوور إلى أنْ يقنعنا بأنّ هذا السّؤال ليس له أيّ جواب عبر إضافة مزيد الالتواء إلى العُقدة.

لقد اتّضح أنّ علماء الفضاء، الذين يقيمون في هذه المنطقة البعيدة، يعيّنون الأرقام للشّحنة والشّحنة * بطريقة مختلفة تمام الاختلاف عن طريقة علمائنا. فهم يعيّنون الأرقام بطريقة معيّنة بحيث إنّ الشّحنة والشّحنة * للجسيْمات في منطقتها هما متساويتان بينما الشّحنة والشّحنة * في منطقتنا متقابلتان. لذا يفكّر دوور: «لا يحتاج المرء إلى أنْ يكون محقِّقاً ليشعر بأنّ هذا الاختلاف هو في جوهره مسألة مواضعة: فلا أيّ نظام من التّرميز بأيّ شكل من الأشكال «أفضل» من الآخر، إلى هذا الحدّ الذي تُعنى به ميتافيزيقا الحالات» (دوور 2005: 165).

إنّ دوور، بلا ريب، على حقّ في أنّ ذلك الاختلاف بين مجوعتَي علماء الأرض وعلماء الفضاء إنّما هو محض مواضعة. فالمجموعتان المختلفتان قد اتّخذتا ببساطة مواضعات مختلفة لتعيين أرقام للجسيْمات من أجل تشفير تطبيق العلاقتين الأساسيّتين. ولكن لا يترتّب على أنّ حقيقة أنّ هاتين المجموعتين تشفّران تطبيق هذه العلاقات بشكل مختلف بحيث لا يوجد، في حقيقة الأمر قضيّة تهتمّ بما إذا كانت هذه العلاقات التي لها تطبيق تشفّر نقطة في الاتّجاه نفسه أو في الاتّجاه المقابل».

افترضْ وجود مجموعتيْ لعب تختلفان بالنّظر إلى أيّ شيء تتّخذانه: مواضعة الإشارة بـــ (0) إلى الفائز وبـــ (1) إلى المنهزم، أوْ مواضعة الإشارة بـــ (1) إلى الفائز وبـــ (0) إلى المنهزم.

فلا يترتّب على حقيقة أنّ هذا الأمر اعتباطيّ اعتبار أيّ رمز يستخدمونه، وعلى كون لا توجد، في حقيقة الأمر، قضيّة حول أيّ اللّاعبين هم الذين فازوا وأيّ اللّاعبين الذين هم انهزموا.

لذا خذْ في الاعتبار أنّ تجربة دوور الفكريّة تسعى إلى إقناعنا بأنّ (5) غير قابل للتّصديق؛ ذلك أنّ «يحمل» ليس أوليّاً، وأنّ الأضداد مقولة خاطئة؛ لأنّ هذا المجموع من الآراء يقتضي منّا رسم فروق زائفة بين الاحتمالات. وإذا أقنعنا، بالفعل، خيال دوور العلميّ بأنّ (5) لم يكن قابلاً للتّصديق، فمن ثمّ من المفترَض أنّ الحيرة المتأتّية من دراسة (5) تخفّ وطأتها من خلال استعادة الضرورة الميتافيزيقيّة للأضداد.

بيد أنّ الحيرة الموصولة بالتّساؤل عن كيفيّة تشفير الأرقام -ولكن دون تطبيق اعتباطيّة العلاقات المقارنة للشّحنة والشّحنة * - لا يمكن، بالتّأكيد، تخفيفها من خلال القيام بذلك.

تخيّلْ أنّ مجموعة من الفلاسفة الكبار الذين يحتّلون حتّى أكثر المناطق القصيّة في الكون يتواصلون معنا ليخبرونا، بعد ذلك كلّه، أنّ «مقولة» الأضداد هي ضروريّة من النّاحية الميتافيزيقيّة.

وافترضْ أنّ جماعة علماء الأرض وجماعة علماء الفضاء يتشابهان في الاقتناع بحجج كبار الفلاسفة. فهذا يقود كلّ شخص إلى استنتاج أنّ هناك، فقط، علاقتيْن فيزيائيّتيْن أساسيتيْن مسؤولتين عن التّعالق بين الشحنة والشحنة *، فثمّة علاقتان أخريان، أضداد من العلاقات المعروفة أصلاً. فهل يجب أنْ يؤدّي اكتشاف كبار الفلاسفة أنّ مقولة الأضداد هي ضرورة ميتافيزيقيّة بجمهور علماء الأرض والفضاء إلى معالجة اختلافاتهم السّابقة، أوْ رفضها بالاحتكام إلى السّؤال الذي وصفه دوور باعتباره محدثاً أصلاً انقساماً بينهم: إذا ما كان من الصّحيح تعيين أرقام بطريقة من الطرق فهل جسيْمات الشحنة والشحنة * في منطقة علماء الفضاء هي متقابلة أوْ هي على العكس من ذلك؟

فالقصّة لا يمكن بوضوح أنْ تبلغ ذروتها مع عالِم أرضٍ وحياة (أوْ فضاء) فاز بجائزة نوبل للفيزياء من أجل اكتشافه أنّ تعيين أرقام للشحنة وللشحنة* هو أمر قابل للتّقدير علميّاً.

إنّ هذا يبيّن أنّ اعتباطيّة التّرميز العدديّ ليست، حقّاً، بالقضيّة؛ لأنّ التّرميز العدديّ يتمّ دائماً بطريقة اعتباطيّة. وهذا الأمر وثيق الصّلة بما إذا كانت علاقات المقارنة للشّحنة والشّحنة* تقع في الاتّجاه نفسه أوْ في اتّجاه معاكس.

ولكن لاحظ أنّ إحياء «مقولة» الأضداد والإلحاح على استعمال علاقات مقارنة رباعيّة غير متناظرة بدلاً من علاقتَيْ مقارنة متناظرتين لا يوفّر للعلماء من كلتا الجماعتين أيّة إضافة في شأن إذا ما كانت العلاقات تتموقع في الاتّجاه نفسه أوْ في الاتّجاه المقابل قياساً إلى الاتّجاه الذي كان لها عند انطلاقها. ولقد أقنعهم كبار الفلاسفة باكتشاف وجود علاقتين إضافيتيّن يعتمد سلوكهما على سلوك علاقتين متَبادَلتيْن مستقلّتين عن العلاقات التي انطلقتا منها. وإنّهما مترابطتان بدلاً من كونهما مستقلّتين؛ لأنّهما تمّ إقحامهما بوصفهما أضداداً لعلاقتين أصليّتيْن. ولكن زيادة علاقات تبعيّة أكثر لا تنقص من عدد الطرق الممكنة التي تتمكّن بها، حقاً، العلاقات المستقلّة من تنظيم الأشياء التي ترتبط بها في سلاسل. ولئن كانت الأضداد ضرورة ميتافيزيقيّة، فإنّه سيبقى أمامنا احتمالان يتمّ التفريق بينهما: احتمال فيه تربط علاقتان مستقلّتان فعلاً بعض الأشياء في الاتّجاه نفسه في حين أنّ ضدّيهما كليهما يربطان الشيء نفسه في الاتّجاه المقابل، واحتمال فيه علاقتان تربطان أشياء في اتّجاه معاكس، في حين أنّ ضديد كلّ علاقة يربط الأشياء في الاتّجاه المعاكس له. لذا إنّ استعادة «مقولة» الأضداد لا تسمن ولا تغني من جوع لتنظيم الاتّجاه الذي فيه تقع علاقتان مستقلّتان غير متماثلتيْن، فنحن نعلم فقط أنّ الأضداد التي نكتشفها، الآن، ستتمركز في الاتّجاه المعاكس لها.

ولا تجعلنا البتّة استعادة «مقولة» الأضداد قادرين على تجنّب التّمييز بين الإمكانيّة التي فيها تشير علاقتان مستقّلتان إلى الاتّجاه نفسه والإمكانيّة التي تشير فيها العلاقتان إلى الاتّجاه المعاكس.

فتجربة «دوور» الفكريّة لا تؤسّس للاعتراف بالعلاقات غير المتماثلة، بينما إنكار الأضداد هو مزيج من الآراء لا يمكن تبريره؛ أيْ ليس فحسب الإقرار بالعلاقات غير المتناظرة كان، بالفعل، غير قابل للتّبرير في حدّ ذاته، حيث نجد فيه زيادة الأضداد لا تقدّم دعماً. والذي يستتبع ذلك أنّ الأضداد لا تستطيع، في الواقع، أنْ تكون نقطة أحد الأمرين. والذي نحتاج إلى معرفته هو إذا ما كنّا قادرين على فهم تطبيق العلاقات غير المتناظرة في الاتّجاهات نفسها، أو الاتّجاهات المعاكسة في المقام الأوّل.

«الاتّجاه» هو عبارة فنيّة، ولكن تذكّرْ أنّ «دوور» قصد إلى أنْ يعني بها شيئاً ما في غاية التّخصيص أثناء استعماله لها؛ ذلك أنّ هذا التّعبير يُحَدّ في نطاق الفعل «يحمل»: علاقتان تقعان في الاتجاه نفسه إذا كان بالنّسبة إلى أيّ (x) أو (y) ممَيَّز في سلاسل، فإمّا يحمل (x) كلتيهما إلى (y) وإما لا يحملهما إليه، بينما تقع علاقتان في اتجاهين متقابلين إنْ حمل (x) إحدى هاتين العلاقتين فقط إلى (y). فهذا التعريفان لن يُمكِّنانَا من البتّ في أيّ علاقة من العلاقتين تقع في الاتّجاه نفسه أوْ في اتّجاهات معاكسة اللّهم فقط إذا كنّا، بالفعل، فهمنا الفعل «يحمل». ولكنّنا لن نكون قادرين على فهم ما يعنيه هذا الفعل متى ركّزنا فقط على دلالة السّياقات التي تجري فيها سمات الفعل «يحمل» متجاهلين النظرة الكليّة الموضعيّة المناسبة. وإذا فكّرنا في دلالة «يحمل» على حدة، فبالتّالي لن يكون من الواضح وجود أيّة قيود أساسيّة تضبط استعمالاته.

ولكن هل للفعل استعمال مضبوط؛ لأنّ السياقات التي فيها يكتسب سمات لا تأتي منعزلة. فسياقات الشّكل «x يحمل r إلى y» له نموذجيّاً مرافق متحوّل من الشّكل «x rs y». ذلك أنّنا نحوّل تحويلاً نحويّاً كيْ ننتقل من سياق إلى آخر اسماً إلى فعل أوْ فعلاً إلى اسم، حيث يوجد ترتيب أسماء العلم التي تحيط بتركيب «يحمل... إلى» والفعل «rs» يحملان دلالة منسَّقة؛ إذْ نستطيع، على سبيل المثال، الانتقال من تركيب إسناديّ مألوف من قبيل «ثتيس هي والدة أشيل» إلى تركيب مهلهل «تحمل» كقولنا «تحمل ثتيس قرابة إلى أشيل» بواسطة تحويل الفعل «تكون والدة لـ« إلى جملة اسميّة «والدة أشيل»، وبالمحافظة على الاتّجاه يمين-يسار لأسماء العلم المحيطة. لذلك التّقييد الإسناديّ يضبط الاستعمال الخاصّ للأبنية الملائمة للفعل «يحمل»؛ لذا يحقّ لنا أنْ نقول: «تحمل ثتيس قرابة إلى أشيل» فقط إذا كان يحقّ لنا سابقاً القول «ثيتس تكون والدة لأشيل».

ولما كانت استعمالات أبنية الفعل «يحمل» مقيَّدة باستعمالات الأبنية الإسناديّة المألوفة فإنّ توظيفها يكتسي دلالة تجريبيّة.

وهذا الأمر هو الذي يمكّننا من التّفريق بين الفرضيّات المتعلّقة بالعلاقات غير المتماثلة التي ألفاها دوور زائفة من أجل وضع مزاعم قابلة للتثبّت تُعنى بما إذا كانت العلاقات غير المتماثلة تتموضع في الاتّجاه نفسه، أوْ في اتّجاهات معاكسة.

وضعْ في حسبانك أنّ الذي يوجّه حجّة دوور، في نهاية المطاف، هو انشغاله بافتراض إذا ما كان الفعل «يحمل» أوّليّاً، وأنّ علاقتين غير متماثلتين مستقلّتين تنظّمان تنظيماً خطيّاً سلاسل من جسيْمات بسيطة. ولذلك نحن مجبرون على التّمييز بين أطروحتين حول كيفيّة تطبيق هذه العلاقات.

(i) بالنّسبة إلى أيّ (x) مميَّز وأيّ (y) مميَّز في السلاسل، إنّ (x) يحمل إمّا (r1) وإمّا (r2) إلى (y)، ولكن لا يحملهما معاً إليه.

(ii) بالنّسبة إلى أيّ (x) مميَّز وأيّ (y) مميَّز في السلاسل، فإنّه يحمل معاً (r1 وr2) إلى y، أوْ إنّه لا يحمل، البتّة، إلى (y) أيّاً منهما. والحقّ أنّ دوور ينكر أنّه بوسعنا إضفاء أيّ معنى على الفرق بين هاتين الفرضيتين. ولكن اعتماداً على معادلاتها التّحويليّة نستطيع الاشتقاق من بنية «يحمل» الفرضيّة (i) بواسطة (r1 وr2) تتموضعان في الاتّجاه نفسه، وبنية «يحمل» بوساطة (r1 وr2) تتموضعان في الاتّجاه المقابل الفرضيّة (ii)، وكلاهما يلائم أبنية إسناديّة؛ حيث العلاقات الاسميّة يقع تحويلها إلى علاقات فعليّة من قبيل:

(iii) بالنّسبة إلى أيّ (x) مميَّز وأيّ (y) مميَّز في السلاسل، إنّ:

(xr 1 syK-xr 2 sy)V(-xr 1 syKxr 2 sy)

(iv) بالنّسبة إلى أيّ (x) مميِّز وأيّ مميَّز في السلاسل، إنّ:

.(xr 1 syKxr 2 sy) V(-xr 1 syK-xr 2 sy)

افترضْ أنّ (r1) هي علاقة وجود أطول من، وأنّ (r2) هي علاقة وجود أثقل من، لذلك من السّهل، عبر تتبّع هذه التّحوّلات، أنْ نتبيّن أنّ العالم الذي فيه الفرضيّة (i) تبدو صحيحة يختلف تمام الاختلاف عن العالم الذي فيه الفرضيّة (ii) تبدو صحيحة.

ففي العوالم أين الفرضيّة (iii) هي صحيحة، وكذا أمر الفرضيّة (i) إذا كان شخص ما أطول من شخص آخر فإنّ الأشخاص سيكونون، أيضاً، أثقل منهما (والأمر منعكس).

بينما في عوالم حيث الفرضيّة (iv) صيحة، وكذا شأن الفرضيّة (ii)، فإنْ كان شخص ما هو أطول من شخص آخر فإنّهما لن يكونا الأثقل أوْ إذا كانا الأثقل فإنّهما لن يكونا الأطول. حقّاً تُوجد سناريوهات مختلفة!

ويحتجّ دوور بأنّه، بالنّظر إلى أنّنا لا نستطيع التّفريق بين الفرضيّة (i) والفرضيّة (ii)، يسعنا أنْ نرفض الاحتمال الذي يقول بأنّ «يحمل» هو أوليٌّ. ولكن نستطيع أنْ نميّز بين هذه الفرضيّات حتّى لو كان «يحمل» أوّليّاً. وهذا مردّه، على الرغم من أنّ «يحمل» قابل للتّحليل، إلى كون أبنية «يحمل» ربّما تحوّلت إلى أقوال تجريبيّة معبَّر عنها باستعمال أفعال مألوفة، وأقوال هي نموذجيّاً قابلة للاختبار. وهكذا فشل دوور في التّأسيس للطرح الذي قوامه أنّ «يحمل» ليس أوّليّاً، وذلك لأنّ الإقرار بأنّ «يحمل» هو أوليّ لا يقتضي منّا القبول بالاحتمالات الزّائفة.

ومن قِبل أنّ حالة دوور ضدّ العلاقات غير المتماثلة تعتمد على زعم أنّ «يحمل» غير أوليّ، فإنّ هذه الحالة متهافتة.

6. دوور: هل الحياة ممكنة دون علاقات غير متماثلة؟

إنّ الحجج الموظّفة ضدّ العلاقات غير المتماثلة لمصلحة العلاقات المتماثلة التي تدبّرناها من ذي قبل، إنّما تهدف إلى إقامة «دليل» على وجوب تجنبّنا الالتزام بالعلاقات غير المتماثلة لأنّ من النتائج المستساغة للقيام بمثل هذا الالتزام وجودنا للاعتراف بالضرورات الملحّة الصرف أو لضبط فروق زائفة بين الاحتمالات. فهذه الحجج تمّ إيجادها لتكون مطلوبة في هذا الجانب أو ذاك. وفي نهاية الأمر لا نستطيع اجتناب الضرورات الملحّة ولا الفروق بين الاحتمالات التي نحن مجبرون على تحديدها إنْ قبلنا بأنّ العلاقات غير المتماثلة لا تستحيل أنْ تكون زائفة بعد هذا كلّه. ولكن إذا كانت الأقوال حول العلاقات غير المتماثلة افتراضاً يمكن أنْ تعاد صياغتها على حدة لصالح الأقوال المتّصلة بالعلاقات المتماثلة، فإنّه، إذاً، يبدو أنّ في وسعنا الاستغناء فوراً عن الالتزام بالعلاقات غير المتماثلة أو العلاقات اللّامتناظرة دون المواربة عبر الضرورات الملحّة الصرف والاحتمالات الزّائفة.

لقد قطع غودمان في كتابه (بنية المظهر) خطوة منطقيّة مهمّة تجاه إضفاء شرعيّة على ضرب من الاستراتيجيّة المعاد صياغتها عندما نشر المعادلة الآتية بين السياقات التي يكون فيها المسند/ المحمول غير المتماثل «جزءاً من ‹شيء›» يحدث، والسياقات التي يكون فيها المحمول المتماثل «يتداخل» يحدث:

(>) x هو جزء من (y) إلا إذا فقط ما تداخل (x) وتداخل (y) (غودمان 1966: 47-49).

وعلى ضوء هذه المعادلة اقترح دوور أنْ يعرّف «هو جزء من» من جهة الفعل «تداخل». فهو يعتمد على هذا المقترح لكيْ يفترض أنّ الالتزام البديهيّ فيما يتّصل بعلاقة الجزء بالكلّ للعلاقة غير المتماثلة من التّجزئة يمكن أنْ يعاد صياغته على حدة.

لذا يمضي دوور قُدُماً في تحديد عدد آخر من صياغات معادة مجزّأة بغية تفادي الالتزام بالعلاقات غير المتماثلة. ثمّ إنّ دوور يفترض أنّ الأمكنة الثلاثة غير المتماثلة التي تُسند «بين»، والتي وُجدت في صياغات الهندسة الإقليديّة، ربّما تُعاد صياغتها جانباً لصالح علاقة ثنائيّة متماثلة «تداخل» وتحديد الكميّة الموجودة فوق خطّ القطع بواسطة إجراء المعادلة الآتية:

(L: الخطّ) (x) هو بين (y وz) إلا فقط إذا كانت كلّ قطعة خط تداخل معاً (y وz) تداخل (x).

ويقترح دوور، أيضاً، استناداً إلى عمل غير منشور لهازن أنّ المسند النظريّ لمجموعة غير متماثلة «هو عضو في» ما يمكن أنْ تعاد صياغته من جانب ثنائيّة مسانيد متماثلة. ووفقاً لنظريّة الجماعة التقليديّة تُوجد مجموعات يُطلق عليها رتبٌ، من قبيل ذلك كلّما كان (x) عضواً في (y)، فإنّ هناك رتبة معيّنة تحتوي على (x) لا على (y). ولكن لا توجد أيّة رتبة تحتوي على (y) ولا تحتوي على (x). لذا يقدّم دوور، اعتماداً على التّأسيس الاصطلاحيّ لنظريّة المجموعة، محمولين متناظرين «المجموعة المتداخلة نظريّاً» و«هم في الرّتبة نفسها» بواسطة التّعريفيْن الآتييْن:

(تعريف1) شيئان يتداخلان نظريّاً في مجموعة إلا فقط إذا كان واحد منهما عضواً في الآخر.

(تعريف2) شيئان هما في الرّتبة نفسها إلا فقط إذا كانا عضوين في الرّتب نفسها بالضبط.

وانبهاراً بنتيجة هازن غير المنشورة «علميّاً» يخبرنا دوور بأنّ المعادلة التّالية إنّما هي نتيجة لنظريّة الجماعة التقليديّة:

([) أ هي عضو في ب إلا فقط إذا أ داخل ب، وإذا يوجد شيء ما في الرّتبة نفسها مثل ب التي تداخل كلّ شيء في الرّتبة نفسها مثل أ.

ويستنتج دوور أنّه «يمكننا اتّخاذ هذا الشرط المزدوج باعتباره تحليلاً لـــ ‹هو عضو في› من ناحية ‹تداخل› ومن جهة ‹هو في الرتبة نفسها مثل›، ويفترض علاقة ثنائية متماثلة ملائمة لكل مسند من هذين المسندين» (دوور 2005: 181-82).

ولا تنْسَ أنّ الأولويّة الوحيدة لنظام دوور الشخصيّ المفضّل هو المسند غير المتماثل؛ «أيْ يحمل بين...». فمن الممكن أنْ تتبادل العبارات المفردة، التي تجري في صيغة الجمع، المضمونَ القضويّ لهذا المسند/ المحمول دون الإخلال بقيمة الحقيقة/ الصدق للجملة التي يقع فيها هذا المسند: «تحمل r بين y وx» هو معادل من النّاحية التحليليّة في نظريّة دوور لـــــــ«r تحمل بين y وx». بيد أنّ المسند غير متماثل؛ لأنّ إبدال العبارة المفردة التي تشغل موضع المحتوى القضويّ الواحد بعباراته الجمع، أوْ بأيّة عبارات مفردة تقع في موضعها

القضويّ المتعدّد، ليس مضموناً للحفاظ على قيمة الحقيقة: لا يترتّب على (r's) حاملة بين (y وx) كون (x) تحمل بين (r وy).

ومن قِبل أنّ دوور لا يوفّر أيّة استراتيجيّة لإعادة صياغة هذا المسند غير المتماثل على حدة، فإنّ هذا الأمر يقوّض ادعاءه أنّه أظهر، بحسب وجهة النظر التي يتبنّى، أنّه «توجد علاقات أيّ منها هي متماثلة بالضرورة تستطيع أنْ تكون قابلة للّدفاع عن واحدة منها» (دوور 2005: 180). وبمجرّد الإقرار بأنّه لا يمكن إلغاء أحد المسانيد غير المتماثلة، فمن الصعب تبيّن الدوافع التي يمكن أنْ تكون موجودة من أجل اعتماد مبحث إعادة الصياغة، لذا يوصي دوور لتجنّب استخدام المسانيد الأخرى غير المتماثلة بتفضيل مسند ميتافيزيقيّ بالكاد نفهمه على حساب المسانيد الهندسيّة والنظريّة التي لها استعمال محدّد مضبوط[8].

ومع ذلك لا شكّ في أنّه يوجد اهتمام علميّ من أجل إثبات إلى أيّ حدّ يمتدّ برنامج ما لكيْ يعيد على حدة صياغة الالتزام بالعلاقات غير المتناظرة. بالتأكيد المعادلات (>)، (L)، ([) توفّر الضّرورة وشروطاً كافية لـــ (a) لكونها جزءاً من (b)، ولـــ (a) لكونها واقعة بين (b وc)، ولـــ (a) لكونها عضواً في (b). ولكن لا يترتّب على ذلك أنّ هذه المعادلات توفّر تحاليل لـــوجود (a,b وc)، وهكذا ما لفّ لفّها.

ولا تنسَ أنّ (>)، (L) و([) توفّر كذلك شروطاً مهمّة وكافية لكلّ شيء يداخل (a) ليداخل (b)، ولكلّ قطعة خطّ تلك التي تضمّ كلّاً من (b وz) لتضمّ (x) ولـــ (a) لتضمّ (b). وسيكون هناك شيء ما من الرّتبة نفسها مثل (b) التي تداخل كلّ شيء من الرّتبة نفسها على غرار (a).

من الواضح أنّه لا يكفي أنْ يكون لك الحقّ في تبنّي معادلة باعتبارها تحليلاً لمجرّد إثبات أنّ تلك المعادلة تسمح لنا بوضع الشّروط الضروريّة والكافية. إنّها تحتاج إلى أنْ تكون مثبتة من قبل جانب واحد من المعادلة، وهو الجانب المؤهَّل لأن يكون مسخَّراً بوصفه تحليلاً هو، منطقيّاً، ذو أولويّة مقارنة بغيره. ومن أجل إعادة صياغة الالتزام بالعلاقات غير المتماثلة من الجزء إلى الكلّ، والواقعة بين عضويّة المجموعة النظريّة. ويحتاج الأمر إلى أنْ يكون مثبَتاً كون الجوانب اليمنى من (>)، (L) و([) ذات أولويّة منطقيّة على جوانبها اليسرى.

وإذا برهن أرمسترونغ ودوور، حقّاً، على أنّ الالتزام بالعلاقات المتماثلة هو، في حدّ ذاته، الشكّ الذي هو، بالفعل، يمكن أنْ يزوّدنا بدافع معقول لتعيين الأولويّة للجوانب اليسرى من هذه المعادلات. ولأنّه إذا لم يكن

8 - يقترح محكم مجهول الهويّة نيابة عن دوور الإجابة الآتية: يجب تحديد محمول متماثل؛ أيْ «نماذج- يحمل بعضها بعضاً» في المصطلحات الآتية: (x,..... ,x 2 ,x 1 (P-H نماذج يحمل بعضها بعضاً فقط إلا إذا كان واحد منها يحمل في صفوفه النّماذج الأخرى. وبعد تتمّ صياغة الشّرط التالي: (r (s تحمل 1x، 2x، ...n x فقط إلا إذا كانت r (علاقة)، 1x، 2x، ...xn نماذج تحمل r التي هي علاقة و1x، 2x، ...nx ليسوا كذلك. والآن اعكسْ اتجاه التّعريف بحيث إنّ غير المتماثل «يحمل بين» يُعرّف في ضوء «النموذج الحامل» فضلاً عن الشّرط (s). وعلى نحو ما يشير، أيضاً، المحكِم إلى أنّ هذا التعريف «يحمل» لن يستقيم إذا كانت توجد علاقات تحمل في طيّاتها علاقات أخرى. وإنّ هذا لمشكل خطير، ولكن توجد صعوبة أخرى أكثر إلحاحاً. وتتمثّل في أنّ (P-H) فشل في ضمان ذلك عندما 1x، 2x، ...nx نماذج يحمل بعضها بعضاً، وواحد منها يستمرّ من بين جميع النّماذج الأخرى. ونتيجةً لذلك تسمح (s) لـــr بأنْ تمسك بين n x,..... ,2 x ,1 x وحتّى في الظروف التي يفشل فيها x n في البقاء في أيّة علاقة ذات دلالة مع x n-1 x,..... ,2 x ,1. وتوجد صعوبة أخرى تتعلق بحقيقة أنّه قد يكون من الممكن فقط شرح ما يعني بالنّسبة إلى r أنْ يكون علاقة من جهة كون وجود r'S عنصراً يحمل من بين أشياء أخرى. لذلك حتّى إنْ (P-H) كان منقّحاً للاختزال المقترَح فإنّه ربّما ينتهي إلى وجود دائريّ أجوف.

هناك أيّة علاقات متماثلة، فإنّ المسانيد على الجانب الأيمن، إذاً، يمكن إخراجها بعسر، ويجب أنْ تحمل بعض الأهميّة الأخرى إذا كان دوور محقّاً تحديداً بالنظر إلى جوانبها اليمنى. غير أنّ حجج أرمسترونغ ودوور فشلت في البرهنة على أنّ الالتزام بالعلاقات غير المتماثلة هو بطبيعته موضوع محفوف بالمخاطر.

فمن الممكن أنْ يُقترح أنّ الجوانب اليمنى لـــ (>)، (L) و([) لديها أولويّة على جوانبها اليسرى؛ لأنّ النظريات التي توظّف فقط المفردات اللّغويّة المجراة في الجوانب اليسرى هي أكثر اقتصاداً أوْ بساطة من النّظريات التي توظف فقط المفردات اللغويّة التي تظهر في جوانبها اليسرى. ولكن هيهات هيهات أنْ تكون مثل هذه الحالة.

ما هو مؤكّد هو أنّ هذا الأمر لا يمكن أنْ يُؤسَّس بواسطة فحص ب معزولاً عن (>)، (L) و([)، وإنّما فقط بتقدير جميع النظريّات وبالطرائق التي بها تقارن. وحتّى لو تمّ بنجاح عرض أنّ الجانب الأيمن من هذه المعادلات يتمتّع بأولويّة تفوق جوانبه اليسرى، فإنّه سيكون من الصعب تجنّب الشكّ في أنّ الميتا-علاقة غير المتناظرة، إذا جاز التّعبير، كان يُفتَرض مسبقاً أنْ تكون العلاقة غير المتماثلة التي عبّر عنها المحمول «له أولويّة على». وإذا أردنا مزيد التّعميم قلنا إنّ العلاقات المنطقيّة غير المتماثلة هي قضيّة مفتعلة في النقاشات المعاصرة الموصولة بالعلاقات (MacBride 2011: 273-75).

إنّ اقتراح دوور في شأن كيفيّة استعمال ([) من أجل إعادة صياغة العلاقة العضويّة على حدة يواجه صعوبات خاصّة؛ ذلك أنّ دوور يقدّم المسانيد المتماثلة «تداخل المجموعة تداخلاً نظريّاً» و«هم في الرّتبة نفسها» على أساس فهمنا المسبق لإنشاء مفردات لغويّة غير مماثلة من نظريّة المجموعة التي تظهر في الجانب الأيمن من (D 2) و(D 1) وبما في ذلك المسند غير المتماثل «هو عضو في».

ويعود السبب في ذلك فقط إلى أنّ «تداخل المجموعة نظريّاً» و«هما في الرّتبة نفسها» وقع فهمهما من جهة اللّغة الثابتة لنظريّة المجموعات فهماً قوامه أنّه يمكننا إضافة هذه التعريفات لتحديد النظريّة واعتماد (c) لاتّباعها. ولتحديد خلاف ذلك، إنّ المفردات الجديدة التي تمّ إدراجها ستتدلّى بمعزل عن المفردات الثابتة لنظريّة المجموعة، ولن ينتج حينئذٍ شيء يذكر عن اتّحادها. ولكن عندما يقترح دوور أن نقرأ (C) بمنزلة تحليل لـــــ «هو عضو في» فإنّه يطلب منّا أنْ نتبنّى انقلاباً منطقيّاً على أعقابنا: لفهم «هو عضو في» من جهة «تداخل المجموعة نظريّاً» ومن ناحية «لهما نفس الرّتبة».

ولكنّنا نفهم فقط هذه المسانيد المتماثلة لأنّها قُدِّمت من حيث المفردات غير المتماثلة التي تمّ تأسيسها بما في ذلك «هو عضو في». ويترتّب على ذلك أنّنا لا نستطيع الاعتماد على (C) لتوفير أساس لإعادة صياغة الالتزام بالعلاقة العضويّة؛ لأنّ المفردات المتماثلة التي تظهر على الجانب الأيمن لـــ (C) تقتضي المفردات غير المتماثلة التي تظهر على الجانب الأيسر.

الجواب المنتظَر: هو اجتنب الدائريّة المزعومة من خلال تأويل (D 1) و(D 2) على أنّهما تحليلَيْن خاصّيْن لكون أ عضواً في ب ولكون أ وب أعضاء في الرّتب نفسها بالضبط.

وحتّى إذا فكّرنا في المسألة إبستمولوجيّاً وعرفانيّاً فسيكون فقط فهمنا محدوداً لـــ«تداخل المجموعة نظريّاً» و«هم في الرّتبة نفسها». وبوساطة الاستعمال الثّابت لـــ«هو عضو في» ستكون الوضعيّة الأنطولوجيّة هي الاتّجاه المعاكس. فعندما نصف العبارة المستعملة لأشكال الأقوال التي تظهر على الجوانب اليمنى لـــ(D 1) و(D 2) فإنّ أوصافنا من النّاحية النّحويّة مخادعة؛ ذلك أنّ المحتوى نفسه يتمّ التقاطه بشكل واضح من خلال شكل الأقوال التي تظهر على الجوانب اليسرى لـــ(D 1) و(D 2). ولكن تذّكرْ دائماً أنّه لا يوجد شيء شافٍ كافٍ يمكّنك من الحصول على بعض المعادلات قبلنا؛ ذلك أنّ الامتياز الذي يمكن غُنْمُه أنْ تقرأ المعادلة باعتبارها تحليلاً يعيّن أولويّة جانب معيّن واحد على جانب آخر.

وتوجد صعوبة أخرى تكتنف هذا الاقتراح لتجنّب الدّوران في حلقة مفرغة. دعونا نركّز على (D 2): شيئان من الرّتبة نفسها إذا كانا فقط عضوين في الرّتب نفسها بالضبط، فمن المهمّ أنْ تضع في اعتبارك هاهنا أنّ المسند المتناظر الذي تمّ إدخاله هنا، ذلك الذي تتفيّأ سماته على الجانب الأيسر، له بنية داخليّة. إنّه من اليسير أنْ يقع إدخاله في كتلة واحدة باعتبار له الأهميّة نفسها مثل المسند الذي ينشر سماته على الجانب الأيمن.

لذلك إنّ البنية المنطقيّة للجانب الأيسر هي ببساطة (aRb). ويترتّب على ذلك أنّه إذا كان للجانب الأيسر لـــ(D 2) أولويّة على الجانب الأيمن، فمن ثمّ يجب أنْ تكون البنية النّحويّة لما يظهر على الجانب الأيمن مضلّلة منطقيّاً.

لذا يبدو أنّ أمثلة الجانب الأيمن تحتاج إلى تقدير كمّيّ يتجاوز الرّتب، ولكن إذا اتُّخذ (D 2) تحليلاً يذهب من اليمين إلى اليسار، فإنّ ظهور التّقدير الكمّي على الجانب الأيمن ينبغي أنْ يكون مخادعاً منطقيّاً. والحقّ أنّ أشكال أقوال على الجانب الأيسر (YoX هما عضوان بالضبط من الرّتب نفسها) لا يمكن أنْ يشتمل على الكمّ الحقيقي فوق الرّتب على الإطلاق؛ لأنّ التّحليل يقودنا إلى التّقدير، نحن فقط نقول إنّ (X وy) يرضيان المحمول غير القابل للتّحليل «هما في الرّتب نفسها». فنحن لا نميل، حينئذٍ، إلى القول إنّ هناك بعض الرّتب التي يشترك فيها كلاهما.

سبق أنْ لوحظ أنّ (D 1) لا يمكن تسخيرها لنظريّة المجموعة الثابتة للإعانة على إنتاج (]) ما لم تكن المفردات الخاصّة بنظريّة المجموعة تحمل الأهميّة/ الدّلالة نفسها مثل الجانب الأيمن من (D 2). ولكن هذا يعني أنه إذا تمّ تعيين الأولويّة للجانب الأيسر من (D 2) فإنّ ذلك التّقدير الكمّي «فوق الرّتب» في نظريّة المجموعة الثابتة يجب أنْ يكون زيغاً منطقيّاً أيضاً، على الأقلّ أين تفترض النظريّة شكل الجانب الأيمن من (D

2)، وبغض النّظر عن الكيفيّة التي ربّما اعتقد بمقتضاها علماء الرياضيات أنّهم فهموا بنية مثل هذه الأقوال (الجمل)، على سبيل المثال، انطواء المقدار الكمّي على الرّتب.

وربّما يوجد مظهر نحويّ للقيس الكميّ على الرّتب في مثل هذه السياقات النظريّة، لكن إذا كان (D 2) فُهم على أنّه يوفّر أساسَ إعادة الصياغة المختزلة على حدة، فيجب على نحو نظريّة المجموعة، على الأقلّ، في مثل هذه السياقات، أنْ يُعدّ مضلّلاً منطقيّاً أيضاً. ولكن ضعْ في حسبانك أنّ هناك أقوالاً حول الرّتب في نظريّة المجموعة التي لا تَفترض شكل الجانب الأيمن لـــ (D 2). ومن الواضح أنّ هذه الأقوال لا يمكن اختزالها عن طريق إعطاء الأولويّة للجانب الأيسر من (D 2)؛ لأنّ هذه الأقوال لا تفترض شكل جانبها الأيمن. غير أنّ الصعوبة الآن تكمن في أنّ السّياقات المختزلة ليس لديها أيّ شيء مشترك دلاليّاً مع السياقات التي لا يمكن اختزالها بهذه الطريقة، وهذا من شأنه أنْ يهدّد تعطيل اشتقاق (C) من (D 1) و(D 2) من خلال نظريّة المجموعة عندما تكون العلاقات المنطقيّة الرّتيبة بين الأقوال ذات الأشكال المختلفة لنظريّة المجموعة حول الرّتب قد تعطّلت. وبطبيعة الحال، يبقى المشكل العامّ أنّ من المحتَمل جدّاً وجود شيء غريب يصاحب هذا التّحليل لإعادة صياغة الالتزام بالعلاقات غير المتماثلة في نظريّة المجموعة مقارنة بالجماعات العلميّة والرّياضيّة التي كان من المفتَرَض، إذاً، أنْ يقع تضليلها بشكل جوهريّ في ما يتعلّق ببنية الأساس الكميّ للغة المشتَركة الخاصّة بهم[9].

9 - أنا ممتنّ للجمهور على نوعيّة المؤتمر الرّاقي الملتئم بـــ Varano Borghi حيث تمّ تسليم نسخة من هذا الفصل، وللمشاركين في ندوة سابقة حول موضوع العلاقات المنظمة في دار المعلمين العليا ببيزا، التي ساعدتني على أنْ أطوّر تمثّلي لهذا الموضوع. أودّ أيضاً شكر Philipp Blum و Cian Dorr و Kit Fine و Jane Heal و Gabriele Galluzzo و Nick Jones و Frédérique Janssen-Lauret و Kevin Mulligan و Stephan Leuenberger و E. J. Lowe و Alan Weir على نقاشهم لي.

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com